سياسة العراق الخارجية تجاه بريطانيا وفرنسا

١٩٦٣-١٩٦٦

Iraq's Foreign Policy Towards Britain and France

١٩٦٣–١٩٦٦

م.م محمد كرم عبد علي

Mohammed Karam Abdel Ali

وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية صلاح الدين/ قسم تربية سامراء

Ministry of Education / General Directorate of Education of Salah al-Din / Samarra Education Department

E-mail: karamm456456@gmail.com٠٧٧٠٧٩٢٣٦٦٦٥

الكلمات المفتاحية: عبد السلام عارف، السياسية الخارجية، العلاقات الدولية، عبد الكريم قاسم، التدخلات الاقليمية.

Keywords: Abdul Salam Arif, foreign policy, international relations, Abdul Karim Qasim, regional interventions

الملخص

عدت سياسة العراق الخارجية خلال مدة حكم عبد السلام عارف (١٩٦٣-١٩٦٦) واحدة من اهم الحقب تاريخ العراق السياسي الحديث, ولاسيما في السياسة الخارجية, إذ حدث تغيير في تلك السياسة على عكس المدة السابقة التي تخللتها الكثير من التوترات نتيجة لإحداث دولية وعربية انعكست سلباً على سياسة العراق الخارجية, لكن ما حدث من تغيير النظام السياسي في العراق واستلام عبد السلام عارف تغيرت الكثير من المفاهيم التي انعكست ايجاباً على سياسة العراق الخارجية لاسيما سياسة العراق تجاه بريطانيا وفرنسا إذ رحبت تلك الدول بهذا التغيير وعدته خطوة مهمة في علاقات جديدة مع العراق.

abstract

Iraq's foreign policy during the reign of Abdul Salam Arif (1963-1966) was considered one of the most important periods in Iraq's modern political history, particularly in foreign policy. This policy witnessed a change, unlike the previous period, which was marked by much tension due to international and Arab events that negatively impacted Iraq's foreign policy. However, the change in the political system in Iraq and the accession of Abdul Salam Arif changed many concepts, positively impacting Iraq's foreign policy, particularly its policy towards Britain and France. These countries welcomed this change and considered it an important step in new relations with Iraq.

المقدمة

عد موضوع سياسة العراق الخارجية تجاه بريطانيا وفرنسا ابان حكم عبد السلام عارف من المواضيع المهمة التي تستحق الدراسة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر , وذلك لما شهدته تلك المدة من تغير في سياسة العراق الخارجية لاسيما مع تلك الدول التي لها تأثير واضح على مجرى الاحداث, إذ كان العراق قبل هذا التاريخ وتحديداً في عهد عبد الكريم قاسم يعد من الدول المناصرة للشيوعية وعلى صلة وثيقة مع الاتحاد السوفيتي والذي يعد الند الابرز لدول الغرب الرأس مالية, وبهذا التغير الذي طرأ على النظام السياسي وجدت بريطانيا وفرنسا الفرصة سانحة للتدخل من اجل ضم العراق الى معسكرها لاسيما وان العالم في تلك المدة كان يعيش حرب باردة بين المعسكرين الشرقي والغربي.

قسم البحث الى مقدمة وخاتمة وعدة محاور, إذ تناول المحور الاول تمهيد عن سياسة العراق الخارجية في عده عبد الكريم قاسم وما شهدته تلك المدة من ازمات سياسية وتوتر في العلاقات بينهما, اما المحور الثاني فتناول عن الموقف البريطاني من انقلاب شباط ١٩٦٣ وتولي عبد

السلام عارف للسلطة , اما المحور الثالث فكان عن سياسة الخارجية تجاه بريطانيا ١٩٦٣-١٩٦٦ والذي بينّا فيه عن الدول البريطاني في احتواء النظام السياسي الجديد فضلاً عن سرعة اعترافها به, اما المحور الرابع فكان عن سياسة العراق تجاه الشركات البريطانية النفطية والتي تعتبر الحلقة الابرز في سياسة بريطانيا تجاه الدول التي تسعى في اقامة علاقات سياسية واقتصادية معها, اما عن المحور الخامس تناولنا فيه عن العلاقات العراقية الفرنسية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨, اذ شهدت تلك المدة تباين في العلاقات وذلك بسبب مشاركة فرنسا الى جانب بريطانيا في العدوان الثلاثي على مصر وما رافقه من تبعات امتدت على ما بعد عام ١٩٥٦, اما المحور السادس والاخير فتناولنا فيه عن سياسة العراق الخارجية تجاه فرنسا ١٩٦٣-١٩٦٦, إذ شهدت تلك المدة تغير جذري في العلاقات لاسيما بعد اعلان فرنسا عن استقلال الجزائر وفق معاهدة ايفان عام ١٩٦٢, وبدأ التقارب بين البلدين وذلك من خلال التمثيل الدبلوماسي بين البلدين وتم فتح آفاق التعاون على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي.

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث بأنه يتناول حقبة زمنية مهمة عالمية ومحلية , إ شهد العالم في تلك المدة حربا باردة قوية لا يستهان بها بين المعسكرين الشرقي والغربي, إ كان العراق ميالاً قبل عام ١٩٦٣ على المعسكر الشرقي وبسبب موقعه الجغرافي واطلاله على الخليج العربي شعرت الدول العظمى الراعية للرأسمالية بخطر وصول المد الشيوعي الى الخليج العربي والذي يعتبر من اهداف الاتحاد السوفيتي بالوصول الى المياه الدافئة مما يعني منافستها لهم في موارد تلك الدول, لذ فقد سلطنا الضوء في هذا البحث الدور الفرنسي والبريطاني وسياسة العراق الخارجية لهم على اعتبارهم من الراعين الابرز للنظام الرأسمالي الى جانب الولايات المتحدة الامريكية.

منهجية البحث

اعتمدنا منهجية البحث التاريخي وتحليل المصادر التي تناولناها في طيات هذا البحث, وذلك من اجل الوصول الى حيثيات سياسة العراق الخارجية ابان تلك المدة تجاه بريطانيا وفرنسا وما سبقها من احداث تاريخية كان لها الاثر الابرز في رسم تلك السياسة, وابراز الحقيقة قدر المستطاع لاستنباط منها العبر.

اولاً: تمهيد

إن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حققت مجموعة كبيرة من الإنجازات إلا أن ذلك لا يعني نجاحها في تحقيق كامل أهدافها التي قامت من أجلها ولعل سبب ذلك عجز الحكومة من إنهاء مدة الحكم الانتقالي وإقامة السلطة التشريعية وإقامة نظام انتخابات ديمقراطية التي وعد بها مجلس السيادة, وعلى الرغم من قيام الحكومة ببذل جهود كبيرة لتنفيذ برنامجها إلا أنها واجهت

عدة مشاكل بدأً من قضية الموصل و كركوك وقضية النفط وصعوبة التواصل إلى حل مع الشركات الأجنبية وكذلك تصاعد وتيرة المشكلة الكردية وانعكاسها على الوضع الداخلي, كما وبرزت مشكلة المطالبة بالكويت والتي تعد القشة التي قسم الظهر البعير كل ذلك أضعف الحكومة وجعلها غير قادرة على معالجة المشاكل ,كان حزب البعث أكثر الأحزاب السياسية نشاطا آنذاك وأن عملية أسقاط عبد الكريم قاسم كانت من أهم أهدافه الرئيسية إذ قام مجموعة من البعثين بمحاولة اغتياله عام ١٩٥٩ إلا أن المحاولة قد فشلت(خيون,١٩٩٠,ص١٣٠-١٣٢),لكن الحزب استمر في العمل على تهيئة الظروف والوسائل الكفيلة لتحقيق أهدافه وبدأت الأمور تنذر بالخطر بعد اضطرابات ازمة البنزين في الثالث من تشرين الأول ١٩٦١ واضطراب الطلبة في ٢٦ كانون الأول ١٩٦٢ ,وهكذا توالت الاضطرابات وخاصة العمالية من قبل عمال شركة الزيوت النباتية والاسمنت والسجائر وأخذت الأمور تتجه نحو التدهور ولأول مرة تم تمزيق صور عبد الكريم قاسم في بغداد ورفعت شعارات معادية له مما زاد نشاط حزب البعث, وخرجت التظاهرات مسببتاً إرباك للأجهزة الأمنية والشرطة (سلمان, د.ت, ص٣٢), وفي ٧شباط١٩٦٣ رصدت برقية وزعت من مديرية شرطة بغداد إلى مديرياتها كافة جاء فيها إن ظهر الجمعة في يوم الثامن من شباط ١٩٦٣ يحتمل أن يتم فيه حصول تجمعات غير قانونية, لذا يرجى نشر الدوريات في الساحات والطرق العامة و القبض على الأشخاص متجمعين.. والتوصيات بالحضور باكر للمنتسبين إلى مقرات الدوريات من قبل الضباط والمراتب, لكن ذلك لم يجد نفعا لأن ساعة الصفر قد حددت وما ان حلّ يوم الثامن من شباط ١٩٦٣ حتى تمكن حزب البعث من تنفيذ خطته وتحقيق هدفه بإسقاط حكومة عبد الكريم قاسم والإجهاز على حكومة ثورة ١٤ تموز والإعلان عن قيام المجلس الوطني لقيادة الثورة مساء يوم الانقلاب, وتم تشكيل الحكومة الجديدة, واسندت في حينها حقيبة وزارة الخارجية إلى طالب شبيب ,وأكد البيان الأول الحكومة الجديدة بعد شباط ١٩٦٣ على هويتها القومية ووعد الشعب العراقي بالعمل لاستكمال الوحدة العربية وتحقيق الكفاح العربي ضد الاستعمار واسترجاع فلسطين , أما في مجال السياسة الخارجية أعلن البيان الأول تم تمسكه بمبادئ الأمم المتحدة والالتزام به, وعدم الإخلال بالعهود والمواثيق الدولية والعمل على تدعيم السلام العالمي ومكافحة الاستعمار وانهاء سياسة عدم الانحياز والالتزام بمقررات مؤتمر باندونج وتشجيع الحركات الوطنية المناهضة للاستعمار وفي ١٠ شباط ١٩٦٣ وهذا ما أكده وزير الخارجية طالب شبيب في مؤتمر صحفي بعد الانقلاب, وفي يوم ١١ شباط اجتمع مع رؤساء البعثات الدبلوماسية لكل من الصين وباكستان وألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا وتركيا وإيران ومصر والمغرب والسودان والجزائر وشرح في اللقاء سياسة العراق الداخلية والخارجية, وفي يوم ١٢

شباط كرر وزير الخارجية تأكيده الى أن سياسة العراق الخارجية تهدف إلى تقوية الروابط الأخوية وتمتين أساس الصداقة مع الدول العربية وأن العراق سيعيد النظر بمواقف الحكومة السابقة لاسيما مسألة انسحاب العراق من الجامعة العربية في تموز ١٩٦١ احتجاجا على موقفها من قضية الكويت (خيون, ١٩٩٠, ص ١٥٥) كما اولت وسائل الإعلام الناطقة باسم الحكومة كالإذاعة والتلفزيون والصحف مثل الجماهير والطليعة والحرية اهتماما كبيرا لشرح أهداف الحكومة العراقية وسياسته الخارجية اتجاه القضايا العربية والدولية كما أراد الحكام الجدد تطمين العالم لتثبيت أركان سلطتها الفتية التي تحيط بها المخاطر من اتجاهات عدة لذلك فقد نشطت الأجهزة الدبلوماسية والقنوات المتعددة في شرح سياسة العراق الخارجية فأكد وزير الخارجية العراقي أن العراق يحترم جميع الاتفاقيات ولا يوجد فرق بين اتفاقية معقود مع دولة أو غيرها من الدول, وقد اكد ذلك ما جاء به ضمنيًا على لسان وزير الدولة حازم جواد عندما قال أن علاقتنا بجميع الدول تقوم على أساس المنفعة المتبادلة والتمسك والعمل بالسياسة وعدم الانحياز (حميدي, ٢٠٠٥, ص٣٦), وقد نشطت وزارة الخارجية العراقية في بذل جهوداً مكثفة من خلال الاتصال بمختلف دول العالم من أجل الحصول على الاعتراف بالعراق على أثر ذلك تلقى المجلس الوطني لقيادة الثورة برقيات ورسائل عديدة من عدة دول من الأقطار العربية ودول العالم بينت فيها مواقفها بالعهد الجديد, وقد بلغ عدد الدول التي اعترفت به حتى يوم ١٧شباط/١٩٦٣ (٤٤) دولة شقيقة وصديقة (حميدي, ٢٠٠٥, ص٦٣)

ثانياً : – الموقف البريطاني من انقلاب شباط ١٩٦٣

اخذت الدول الغربية الكبيرة تحاول الظهور بصورة مراقب للأحداث الجارية في العراق وأن تظهر في موقف ضبط النفس ولم تحاول شن هجماتها مسبقاً أو توضح مواقفها بشكل صريح تجاه ما حدث ولكنها كانت مراقبة للأحداث وتتابعها عن كثب, وبذلك خرجت تصريحات المسؤولين في الحكومة البريطانية تشير إلى انقلاب ميزان القوى في الشرق الاوسط لصالح التحرر العربي ومنها المصادر الأمريكية التي كانت تشير إلى أن السلطة الجديدة جاءت ضد الشيوعيين ولم تتخذ موقفا محددا ووصف اللورد هيوم وزير الخارجية البريطاني أن أي ثورة تنشر في الشرق الاوسط يترتب عليها حدوث خلل في ميزان القوة اللازمة للمحافظة على السلام, وقد نشرت الصحف البريطانية أنباء عن أحداث العراق وتحت عناوين كبيرة وقد صرح وكيل وزير الخارجية البريطاني أن الحالة في بغداد غير واضحة وأن حكومته على اتصال دائم بالسفير البريطاني في بغداد روجر آلين, إذ أكد انه لم تقع خسائر في الأرواح أو الممتلكات البريطانية وأن الحالة للرعايا البريطانيين العاملين في شركة نفط العراق في كركوك والبصرة مطمئنة ولا سيما موظفي السفارة المتواجدين داخل السفارة البريطانية في العاصمة بغداد (العكيلي, ٢٠١٠, ص٩١),كما

وصف الحالة الإنسانية للسكان في بغداد بأنهم هادئون نسبيا كما بعث برقية أخرى الساعة ١٢:٠٠ ظهرا في يوم الثامن من شباط ١٩٦٣ وصف حالة شوارع بغداد بأنها تبدو هادئة ولكن بالمقارنة للمذكرة التفصيلية لمكتب الشؤون الأمنية الدولية بوزارة الدفاع الأمريكية عن وصف الحالة الأمنية في بغداد وما جرى فيها من أحداث يوم الانقلاب كانت تشير إلى أعمال عنف دموية في ذلك اليوم ومع ذلك لم يحصل أي اعتداء على الرعاية البريطانيين , كما أكد السفير روجر إلين لوزارة الخارجية البريطانية الاستقرار النسبي للوضع الأمني في بغداد والتخفيف التجريبي لساعات حضر التجوال وأن النظام الجديد يسيطر على الأمور كما جاء في برقيته في مساء يوم ١١ شباط ١٩٦٣ إذ اتصل السفير البريطاني في بغداد روجر الين بوزير الخارجية العراقي طالب شبيب وإبلاغه باعتراف الحكومة البريطانية وأعلن هذا الاعتراف في مجلس العموم البريطانية – كما سنذكر ذلك لاحقا عن سياسة العراق تجاه بريطانيا– ,كما ورحبت الصحف الصادرة في لندن بتغيير الحكومة في العراق وان القوى الثورية الجديدة في العراق المناهضة للشيوعية فقد كان أول ما قامت به هو وتطهير هيئة الضباط من الشيوعية من مؤيدي عبد الكريم قاسم, وبذلك كان الموقف الدولي تجاه التغيير السياسي الحاصل في العراق ولا سيما الغربي بعد الثامن من شباط وتسلم عبد السلام عارف للحكم مؤيداً للانقلاب (كاظم، ٢٠١١، ص٢٠٠), ويتضح مما تقدم مدى اهتمام الأواسط العالمية والدولية لما يجري في المنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص وما تشكل المصالح الغربية من اهتمام كبير بالنسبة إلى السياسة لتلك الدول وبالذات النفط الذي كان وما يزال وسيبقى محورًا للصراع الدائم بين تلك الدول.

ثالثاً:- سياسة الخارجية تجاه بريطانيا ١٩٦٣-١٩٦٦

لقد مهدت الأحداث المتوالية في عهد عبد الكريم قاسم في استيلاء البعث على السلطة بدعم ومساندة الولايات المتحدة الامريكية في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، وكان عبد الكريم قاسم من اوائل الذين اشاروا الى ذلك (معضد, ٢٠١١, ص٩٦-٩٧)، وفي اعقاب انقلاب، اخذت الطائرات الامريكية تقوم بنقل السلاح الى حكومة البعث، وان رجال المخابرات الامريكية كانوا يقّلبون ملفات الأمن العامة بحثا عن اسماء الشيوعيين لذا حّمل احد قادة الحزب الشيوعي العراقي الحكومة الأمريكية مسؤوليتها عن اسقاط حكم عبد الكريم قاسم بعد أن رفض الأخير الانصياع لتهديداتها فيما يخص قانون شركة النفط الوطنية، كما ان السفير البريطاني في بيروت كلف احد اقارب عبد الكريم قاسم بتحذيره من مغبة التوقيع على مسودة القانون إلا انه رفض الانصياع للتهديد الامريكي ووقع على القانون وعد هذا الامر بمثابة الضوء الأخضر للبعثيين بتنفيذ انقلابهم في ٨ شباط ١٩٦٣، وزاد من اليقين ما صرّح به علي صالح السعدي "لقد ركبنا القطار الامريكي..." وعندما التقى القيادي الكردي محمود عثمان بعلي صالح السعدي الذي اكد له ان

الغاية تبرر الوسيلة في معرض اجابته عن صحة تصريحه جئنا بقطار امريكي (كاظم, ٢٠١١، ص٢٠١).

اثارت سياسة العراق الخارجية سفير بريطانيا لدى الأمم المتحدة عندما اصبح العراق عضوًا عام ١٩٦٢ في لجنة تصفية الاستعمار في الأمم المتحدة، إذ ارسل برقية الى وزارة الخارجية البريطانية ٩ كانون الثاني ١٩٦٣ قال فيها: ان وجود العراق في اللجنة يجعل من المرغوب استمرارنا فيها حتى نقاوم بقدر الامكان الضرر الذي سيلحقه بنا الباجه جي، وقد اوضحنا مرة اخرى لرئيس الجمعية العامة محمد ظفر الله خان والسكرتير العام المساعد نار سيمان، كما ايدني زميلي الاسترالي بأن اختيار العراق للجنة غير مرغوب به (رفيق، ٢٠٢٣ ، ص٩٣٧)، وفي رسالة اخرى من السفير البريطاني الى وزارة خارجيته قال فيها "علينا أن نفكر ما سيكون موقفنا اذا نجح الباجة جي في ادخال مناطق الخليج العربي في جدول اعمال اللجنة، الأمر الذي يدل على مدى تأثير السياسة الخارجية العراقية وعملها على المستوى الدولي وخاصة في اللجان التي كان العراق عضوًا فيها وتخوف بريطانيا من اثارة قضية امارات الخليج العربي في لجنة تصفية الاستعمار (رفيق، ٢٠٢٣ ، ص٩٣٨).

وقد كان لسفراء بريطانيا دوراً بارزاً في ادارة العلاقات بين البلدين ومن بينهم السير روجر إلن الذي عين في تشرين الثاني سنة ١٩٦١، وبقي سفيراً حتى سنة ١٩٦٥، وخلفه السير ريتشارد بومونت سفيرا لبريطانيا في العراق خلفا للسير روجر إلن حتى عام ١٩٦٧، وقد سبق له العمل في السفارة البريطانية في العراق بصفة مستشار، وكان يعد من ابرز الخبراء في الشؤون العربية (الجابري، ٢٠١٧، ص٢٧٣)، ونتيجة للموقف المتوتر بين بريطانيا وبين سياسة عبد الكريم قاسم وربما لأسباب اخرى كان موقفها المرحب من حركة ٨ شباط ١٩٦٣ والذي عبّر فيها السفير البريطاني لوزير الخارجية العراقي اعتراف حكومته بالحكومة العراقية الجديدة بعد ثلاثة ايام من انقلاب الثامن من شباط، واعلن نص الاعتراف في مجلس العموم واللوردات البريطانيين (علوان، ٢٠٠٥ ص١٦٢)، ولذلك أرادت بريطانيا الاعتراف بنظام الحكم الجديد على اعتبارها الشريك الأول للولايات المتحدة الأمريكية، فقد اتصل السفير البريطاني في مساء الحادي عشر من شباط عام ١٩٦٣ بوزير خارجية العراق ليخبره باعتراف لندن بالنظام الجديد وبالحكومة العراقية المشكلة (كاظم، ٢٠١١، ص٢٠٢-٢٠٣)، وأعلن الاعتراف كذلك في نفس اليوم، وتمنى السفير البريطاني للشعب العراقي التقدم والازدهار، ومن جانبه أعلن القائم بأعمال السفارة العراقية من لندن ان الحكومة العراقية الجديدة تلتزم وتحافظ على علاقاتها الودية مع بقية دول العالم (العاني، ٢٠١٢ ص٥٣).

رابعاً:- سياسة العراق تجاه الشركات البريطانية النفطية

في السادس من شباط ١٩٦٤ ترأس الرئيس عبد السالم عارف جلسة خاصة لمجلس الوزراء، بصدور قانون الشركة رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ التي ستأخذ على عاتقها مهمة استخراج واستثمار الموارد النفطية, وفي ٩ شباط ١٩٦٤ عقد وزير النفط العراقي عبد العزيز الوتّاري مؤتمراً صحفياً أشار فيه الى سياسة الحكومة النفطية وطمأنت الشركات بعدم رغبة الحكومة في تأميم النفط وقال "لم تطلب الشركات من الحكومة ضمانات جديدة بعدم التأميم ولم تكن هناك نية بالتأميم مادامت الشركات تقوم بعمل مثمر للحكومة وان الحكومة ستساعد الشركات لتزيد من انتاج النفط"، لقد اكد الوزير ان المفاوضات سوف تتم وسيكون عبد الرحمن البزاز عضوا فيها ، قبل بدء المفاوضات، شكلت الحكومة في ٢٧ شباط ١٩٦٤ وفداً لمفاوضة الشركات برئاسة وزير النفط وعضوية كل من صالح كبة رئيس مجلس ادارة شركة النفط الوطنية وغانم العقيلي مديرها العام و عبد الله اسماعيل مدير شؤون النفط العام وتم وتأليف لجنة عليا للإشراف على المفاوضات برئاسة طاهر يحيى رئيس الوزراء وعضوية كل من محمد جواد العبوسي وزير المالية وعزيز الحافظ وزير الاقتصاد (الدليمي، ٢٠١٩، ص١٢٥-١٢٦).

بدأت المفاوضات في بغداد بين وفدي الحكومة والشركات المالكة لشركات النفط العاملة في العراق التي مثلها المستر ستوكويل مدير شركة النفط البريطانية فضلاً عن ممثلين من الشركات الامريكية والفرنسية، وحضر ايضاً المستر بيرد احد كبار موظفي مكتب شركة نفط العراق المحدودة في لندن وقد انتهت المفاوضات ٣ حزيران ١٩٦٥ عقد خلالها جلسة لمدة ثالثة عشر شهرا وجرت المفاوضات في ظروف مليئة بالشك والريبة من الجانبين ادت الى توقفها عدة مرات (الجبوري، ٢٠٠٥، ص١٠٢-١٠٦), وذلك بسبب ان الشركات لم تكن راغبة في تسوية جوهر الخلافات بشكل يرضي الطرفين ما لم تعالج المشكلة التي اوجدها القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ واعادة الأراضي التي اقتطعها من امتيازاتها وبخاصة القسم الشمالي من حقل الرميلة وقد انصبت المفاوضات حول القانون المذكور وحول قانون شركة النفط الوطنية رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ كان الخلاف في وجهات النظر عاملاً في اطالتها (الدليمي، ٢٠١٩، ص٢٩), في تقرير بعث به المفاوضون الى دوائرهم في لندن حول تسوية القانون رقم (٨٠) والقانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ ذكروا معه ان شكوكهم من عبد العزيز الوتاري ورأيهم انه ضعيف وليس لديه الرغبة في تحمل المسؤولية وان الشركات تشعر ان أي اتفاق معه قد لا تتم المصادقة عليه، فربما يفقد منصبه في اية لحظة لأن الاتفاق لن يكون سوى قاعدة لجولة من المجازفات (الجبوري، ٢٠٠٥، ص١٠٩).

وعليه يمكن الاستنتاج بان المفاوضات كانت بعيدة عن الصراحة والموضوعية، فقد حاولت الشركات المراوغة والمماطلة بأسلوب يهدف الى كسب الوقت مستغلة ظروف العراق المالية

الأمر الذي جعل قضية النفط من القضايا المعقدة والشائكة في الحقب التاريخية المتلاحقة طالما بقيت بأيدي الدول الأجنبية التي سيطرت في تلك الحقب على هذه الثروة انتاجاً وتصديراً. اضطر طاهر يحيى الى الاستقالة في الثالث من ايلول ١٩٦٥ وتم تشكيل وزارة جديدة برئاسة عارف عبد الرزاق من ١٥-١٦ ايلول من العام ذاته بعد ذلك شكّل عبد الرحمن البزاز حكومته في أيلول ١٩٦٥ – نيسان ١٩٦٦ ، أوضح في اجتماع عقدته جمعية الشرق الأوسط في لندن يوم ١٧ /آب/١٩٦٥ أن حكومته ليست ملزمة بالاتفاقيات التي توصلت إليها الحكومة السابقة حول المسائل النفطية، وهذا يعني نسف للاتفاقيات السابقة، مما ادى الى تفاقم الفجوة بين العراق وبريطانيا, لكن وبعد اعادة المفاوضات وتكثيف الاتصالات بين الجانبين توصلوا الى عقد اتفاقية في عام ١٩٦٥ وقد منحوا خلالها صلاحيات اضافية للشركات البريطانية والفرنسية خلافاً لقانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ الذي حد من تلك الصلاحيات (الدليمي، ٢٠١٩, ص٣٦)، وبذلك انتهى الأمر لصالح الشركات، فيما ظلت الجماهير تتحمل المزيد من اعباء الاستغلال والقهر والحرمان (الجبوري، ٢٠٠٥، ص١١٦).

ومن جانب آخر عقد البزاز بوصفه ممثلاً للسفراء العرب اجتماعا بوزير الخارجية البريطاني بالنيابة المستمر اللورد كارنكتون في يوم /٩ كانون الأول/ ١٩٦٣ عرض فيه وجهة النظر العربية في مكتب مقاطعة (اسرائيل) واستعداد العرب لتنفيذ مقرراته، واشار الى الضجة التي اثارتها بعض الأوساط الاقتصادية والتجارية بخصوص هذا المكتب موضحا أن العرب مصممون على مقاطعة أي من الشركات التي تتعاون مع الكيان الصهيوني او تفتح لها فروعا في الأراضي المحتلة، وقد حضر الاجتماع فضلاً عن البزاز؛ حافظ وهبة السفير السعودي، وعبد السلام البصيري السفير الليبي , واعترض الوزير البريطاني الى مسألة تشخيص بعض الشخصيات الاقتصادية البريطانية وإدراجها في قرار مكتب المقاطعة ومن هؤلاء المستر باتريك هانكونك السفير البريطاني في النرويج حينذاك والسفير في الكيان الصهيوني سابقا فرد البزاز على ذلك بان لدى مكتب المقاطعة معلومات عن بعض الأشخاص الذين يعدون من الصهاينة بغض النظر عن دينهم السماوي وضرب مثلاً بالرئيس هاري ترومان رئيس الولايات المتحدة الأميركية الأسبق وقال انه على الرغم من ديانته المسيحية فان العرب لا يرغبون في زيارته أيا من أقطارهم على خلاف الرباني اليهودي "المربيركر (Rabbi Elmer Berger)" سكرتير منظمة المجلس الاميركي لليهودية فانه موضع ترحيب من العرب على الرغم من كونه يهوديا ولكنه ليس صهيونيا بل يكافح الصهيونية بكل جهوده الفكرية". ويخلص الى القول ان أحكام العرب لا تصدر عن تعصب ديني وإنما توجه هؤلاء نحو الصهيونية والكيان الصهيوني و سلب حقوق العرب جعلهم ضمن دائرة المقاطعة لدى العرب, واخيراً كان لسياسة العراق في دعم القوى

الوطنية ولا سيما تلك التي سعت الى التحرر من هيمنة الاستعمار البريطاني إذ اشار التقرير السنوي للسفارة البريطانية في العراق لعام ١٩٦٤ "لم يخف العراقيون نيتهم في تقديم الدعم المعنوي والعسكري والمالي للثوار في عمان فضلاً عن تدريب اعداد كبيرة من العمانيين" (الونداوي، ٢٠١٩،ص١٨٨).

رابعاً:- سياسة العراق الخارجية تجاه فرنسا

يعد موضوع سياسة العراق الخارجية تجاه فرنسا من الموضوعات التي يتم التركيز عليها كثيرًا لاسيما في التاريخ المعاصر لذا سنحاول التركيز هنا على مرحلة مهمة من تاريخ العراق مرحلة شهدت الكثير من المتغيرات السياسية سواء على الصعيد الداخلي أو على صعيد العلاقات العراقية الدولية تلك هي الحقبة الممتدة بين ١٩٦٣ -١٩٦٦ سيما وأنها شهدت حدث كبير غيّر الكثير على خارطة التحالفات السياسية والاقتصادية في المنطقة عموما والعراق على وجه التحديد.

ولقد اخترنا الكتابة في هذه الحقبة المحدد وسنلقي نظرة في مقدمات تاريخية لتلك العلاقات منذ العهد الملكي صعودًا ومن ثم بداية العهد الجمهوري حتى وصولنا إلى مدة الدراسة المحددة وهي مدة بحثنا إذا شهدت تلك المدة ١٩٦٣-١٩٦٦ تطورًا ملحوظاً على عكس الحقبة الماضية التي سنتطرق لها في مقدمة العلاقات العراقية الفرنسية.

إن العلاقات العراقية الفرنسية تعود إلى عقود سابقة إذ ان أول تمثيل القنصلي فرنسي في العراق يعود إلى العام ١٦٢٣ عندما افتتح المبشرون أول قنصلية لهم في البصرة وكانوا يتحصنون بحماية الحكومة الفرنسية وقد فوض السفير الفرنسي في الاستانة رئيس الكرملية في البصرة في العام ١٦٣٨ للقيام بمهام القنصل وتسيير أمور التجار الفرنسيين فضلاً عن واجباته الدينية بيد أن النفوذ الفرنسي كثيرًا ما كان يصطدم بالمصالح البريطانية المتنامية في العراق والخليج العربي التي كانت تحاول دائما للحد منه (الجابري, ١٩٩٩, ص٨-١١), وبعد تأسيس المملكة العراقية وتنصيب فيصل ملكا في الثالث والعشرين من آب ١٩٢١ لم تعترف الحكومة الفرنسية بالحكومة العراقية إلا في العام ١٩٢٥ , وفي الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٣٤ وافقت الحكومة الفرنسية على افتتاح أول مفوضية عراقية في باريس عين لها أحمد قدري بينما رفعت الحكومة الفرنسية درجة تمثيلها الدبلوماسي في العراق إلى درجة مفوضية وعينت المسيو ليبسيه مندوب وزير مفوض للجمهورية الفرنسية في بغداد, وفي الحادي عشر من أيار ١٩٥٣ رفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى مستوى سفارة وعينت الحكومة العراقية إبراهيم الخضيري سفيرًا للعراق في فرنسا بينما عينت الحكومة الفرنسية المسيو لودفيك شانسل وزيرها المفوض في بغداد سفير لها (نوفل, ١٩٨٤, ص ٤٥-٤٨), وكانت العلاقات العراقية الفرنسية متأرجحا

ولاسيما في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة ومرت العلاقات بأكثر من أزمة سياسية ودبلوماسية وركزت على ثلاث قضايا أساسية أثرت على مسار العلاقات العراقية الفرنسية وامتدت تأثيرها على عموم العلاقات العربية الفرنسي وهي اعتراف الجمهورية الفرنسية الرابعة (بإسرائيل) في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٤٩ ذلك الاعتراف المشروط بمحافظة ذلك الكيان على مصالح فرنسا في فلسطين وأصبحت العلاقات الفرنسية الإسرائيلية وثيقة تمثلت في كون فرنسا المصدر الرئيس للإمدادات والأسلحة للكيان الصهيوني, واتسمت السياسة الفرنسية بعد ذلك الاعتراف لمحاولة السير في خطين متوازيين اولهما تأييد الكيان الصهيوني كما أشرنا وثانيهما مراعاة مشاعر العرب بعدم إثارته ضدها واستمرت هذه السياسة حتى قبل العدوان الثلاثي على مصر لكنها لم تنجح طويلا بسبب حرب التحرير الجزائرية ضدها الأمر الذي جعل فرنسا تتجه أكثر نحو (إسرائيل) لأنها وجدت فيها خير معين ضد الدول العربية (الجابري, ١٩٩٩, ص١٣٨-١٤٣), أما المسألة الثانية التي ساهمت بتعطيل العلاقات العراقية الفرنسية فكانت السياسة الفرنسية اتجاه قضايا المغرب العربي وسياستها من القضية الجزائرية التي لم تقف حائلا أمام تطور العلاقات فحسب وإنما كانت عاملًا رئيسياً في أضعاف هذه العلاقات وإعطائها صفة الاضطرابات حتى إن كثيرا من الاصوات في العراق ولا لاسيما في مجلس النواب نادت بمقاطعة فرنسا وقطع العلاقات الدبلوماسية معها أما القضية الثالثة والتي تعد العامل المباشر في قطع العلاقات العراقية الفرنسية فهي اشتراك فرنسا مع بريطانيا وإسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ مما أدى إلى تأجيج الرأي العام والحركة الوطنية العراقية الأمر الذي أدى الحكومة العراقية إلى إعلان قطع علاقتها الدبلوماسية مع فرنسا في التاسع من تشرين الثاني ١٩٥٦ (الونداوي، ٢٠١٩، ص١٨٩-١٠١)

خامساً:- العلاقات العراقية الفرنسية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

استمرت العلاقات الدبلوماسية بين العراق وفرنسا مقطوعة طيلة الحقبة السابقة وحتى قيام نظام الجمهوري في العراق في ١٤/تموز/١٩٥٨ وبعد قيام الثورة مباشرة كانت فرنسا تتابع أحداثها عن طريق سفيرها في لندن وعبر الرسائل المتبادلة بين رئيس الوزراء البريطاني ماكميلان والرئيس الفرنسي شار ديغول كما عقد اجتماع لحلف شمال الأطلسي في باريس في ١٥/ تموز ١٩٥٨ لمناقشة أوضاع العراق بعد اندلاع الثورة وقد قال ممثل فرنسا كروي شانيل بأن حكومته في الوقت الحاضر تدرس الوضع في العراق ولبنان, وفي اليوم التالي وتحديدا في السادس عشر من تموز عقد الحلف اجتماعاً ثانيًا في باريس ذكر فيه الممثل الفرنسي شانيل أن حكومته تؤيد التدخل الأمريكي وكذلك الانزال الأمريكي في لبنان (القيسي, ١٩٩٧, ص ١٥١)

رفضت الحكومة العراقية الجديدة عروض عدة تقدمت بهما الحكومة الفرنسية مقابل الاعتراف بالنظام الجديد في العراق وإعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين البلدين وتقدمت الحكومة العراقية إلى المجلس الاقتصادي العربي في القاهرة بمشروع قرار لمقاطعة فرنسا اقتصاديا وذلك لمساندة الثورة الجزائرية وأن هذا المشروع لم ينجح بسبب عدم تأييد اغلبية الدول العربية له, كما استمرت الموجة المعادية للسياسة الفرنسية في الجزائر وكإشارة احتجاج على تلك السياسة تم سحب الرخصة من الخطوط الجوية الفرنسية من استخدام المجال الجوي العراقي فضلاً عن ذلك فقد استمرت تبني العراق للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة ودفاعه عنها إذا أعلن وزير الخارجية العراقي هاشم جواد في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في التاسع من أيلول ١٩٥٩ أنه تحت ضغط ثورة الجزائر التحريرية وتحت ضغط الرأي العام العالمي المؤيد لحق شعب الجزائر في الحرية والاستقلال, اعترف الجنرال ديغول بالحقيقة الواقعة وهي كيان الجزائر المستقيل عن فرنسا وبحقها في تقرير المصير (الجابري, ٢٠١٧,ص٦٤), وهكذا قضى على خرافة كون الجزائر جزء من فرنسا بعد ذلك أدرك قادة فرنسا استحالة ذلك مما دفع الجنرال ديغول التصريح بحق الجزائر في تقرير مصيرها وحافظا في ذلك الاعتراف على آخر ما تبقى من مبادئ الثورة الفرنسية ومعبراً عن تحول أساسي في سياسة فرنسا تجاه الجزائر رغم أن الجنرال ديغول قيده بتحفظات وشروط تنتقص من مقوماته وتحول دون تحقيقه (الونداوي، ٢٠١٩, ص ١١٩) وبالمقابل وجه كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة برقية إلى عبد الكريم قاسم أثنى فيها على جهود الوفد العراقي في خدمة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة وعبّر عن أمله بعودة وزير الخارجية العراقي هاشم جواد ليتولى معالجة القضية الجزائرية عند استئناف بحثها في الدورة السادسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة وعندما استأنفت الاجتماعات القى وزير الخارجية العراقي كلمته في السادس عشر من تشرين الأول ١٩٦١ وذكره فيها ان في هنالك حرب استعمارية استمرت سنين تشنها فرنسا بلا هوادة وأضاف إنما يهدف إليه ديجول قبل كل شيء هو الدفاع عن مصالح شركات النفط والتعدين وأن الاحتكارات الفرنسية راحت تحصل على المزيد من التأييد للاحتكارات المماثلة لها في الغرب ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن حماية والتدخل الحلف شمال الأطلسي واستمر الدعم الشعبي للقضية الجزائرية ولا سيما المظاهرات الجماهيري وهم المظاهرة التي جرت في بغداد في الخامس عشر من كانون الأول ١٩٦٠ والتي دعت الأمم المتحدة إلى إجراء استفتاء شعبي في الجزائر كذلك المطالبة الحكومات العربية مقاطعة فرنسا اقتصاديا وهكذا استمرت القضية الجزائرية معوق كبيرا أمام طبيع العلاقات العراقية الفرنسية (عبد, ١٩٨٢,ص ٢٥)

وبذلك استمرت الحالة المتداولة للعلاقات العراقية الفرنسية حتى عودة ديغول إلى السلطة للمرة الثانية وقيام الجمهورية الفرنسية الخامسة إذ بدأت ملامح مرحلة جديدة اختلفت سماتها ودوافع وظروفها عن سياسة الجمهورية الرابعة بيد ان هذا التغيير في السياسة الفرنسية لم يحدث بسرعة وإنما مر بتطور أدت تدريجيا نحو التقارب مع العرب وتحديدا العراق وذلك من خلال ما جاء في إعلان استقلال الجزائر عام ١٩٦٢ وفق معاهدة إيفان والتي احدثت تغيرًا جذريا في العلاقات ما بين العراق و فرنسا وهذا ما سنتطرق له في الصفحات القادمة من هذا البحث.

سادسا:- سياسة العراق الخارجية تجاه فرنسا ١٩٦٣-١٩٦٦

بعد القطيعة بين العراق وفرنسا بدت بوادر جديدة لإعادة العلاقات بين البلدين وذلك على اثر توقيع معاهدة ايفان في العالم ١٩٦٢ بين فرنسا والجزائر، والتي منحت الأخيرة استقلالها وحقها في تقرير المصير، وساهم حل تلك القضية باستعادة فرنسا نشاطها الدبلوماسي بإقامة علاقات جيدة مع الأقطار العربية تطوي بها صفحة الاستعمار، وبذلك انتهت القطيعة العراقية الفرنسية، كون ان العراق كان مسانداً للثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي بتقديمه العون السياسي والمادي لهم، وبالفعل فقد ترتب على استقلال الجزائر عودة مظاهر التلاقي والتقارب من جديد بين الطرفين، اذ صرح رئيس الحكومة العراقية عبد الكريم قاسم "ان العالقات ستعود مع فرنسا بشكل اقوى و افضل بعد اتفاقية ايفيان ١٩٦٢.. إذ يوجد بيننا وبين الشعب الفرنسي روابط لا يمكن لأحد ان يفسدها.. ولن اقول هذا ابدا عن الانكليز والامريكان الذين لم يعملوا إلا على استعبادنا" (الجابري، ١٩٩٩، ص٦٧-٦٨).

وفي الشهر التالي لقرار اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، حصل حدث كبير العراق تمثل في انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣، الذي اسقط حكم عبد الكريم قاسم وقد استعرض مجلس الوزراء الفرنسي الاحداث في العراق، وجاء في بيان لوزير الاعلام الفرنسي بان الحالة اصبحت اكثر صعوبة لفرنسا لعدم وجود علاقات دبلوماسية مع العراق وان هناك محادثات لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وهذه المحادثات يمكن ان تبدأ مرة اخرى اذا ما شكل النظام العراقي الجديد حكومة جديدة، وبعد ايام اذيع بيان بأن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ستعود بسرعة، وفي العراق (جريدة الاهرام، العدد ٢٥٣/٢٠/٢/١٩٦٤).

اظهرت الحكومتان الفرنسية والعراقية بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين رغبتهما المشتركة وعزمهما على توسيع نطاق تعاونهما في كافة المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، فالعراق بلد نام يسعى لتحقيق تنمية اقتصادية تساهم برفع مستوى حياة سكانه، وفرنسا بلد صناعي منتج لصناعات تبحث عن اماكن لتصريفها، وكما ان هناك مجالاً واسعاً للاستثمار ولصالح الطرفين ولمصلحتهما. وفي هذا الاطار جاءت زيارة وفد برلماني فرنسي في العاشر من

ايلول ١٩٦٣ برئاسة بيتانكور نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية، وهو احد الزعماء الديغوليين والمسؤول عن العلاقات الاقتصادية الخارجية في الجمعية الوطنية، وقد استقبل من قبل وزير الخارجية طالب شبيب واجرى الوفد الفرنسي اتصالات ومباحثات رسمية مع وزراء الاقتصاد والمالية والصناعة والنفط العراقيين، كما اجرى الوفد مقابلات رئيس الجمهورية العراقية ورئيس الوزراء في الثاني عشر من ايلول ١٩٦٣ فضلاً العشرين من شباط كان احد مستشاري وزارة الخارجية الفرنسية جاهزا لمغادرة باريس في سبيل تهيئة بدء قيام القائم بالأعمال الفرنسي بمهامه في بغداد، وبالفعل ارسلت فرنسا بول لي جور بيريك الى بغداد لتسلم اعماله اول قائم بالأعمال لحكومة فرنسا في بغداد (الجابري، ١٩٩٩، ص٦٩).

وقبل سفر الوفد الى فرنسا صرح رئيس الوفد لوكالة الأنباء العراقية ان هذه الزيارة كانت تأكيد لإعادة العالقات الدبلوماسية بين البلدين وذكر ان أسس التعاون بين البلدين متوفرة، وانه بحث مع المسؤولين العراقيين ما يتعلق بالتعاون في الميدانين الاقتصادي والثقافي، ومن ذلك مساهمة المؤسسات الفرنسية في المشاريع العراقية وتزويد العراق بالخبراء الفنيين وتبادل البعثات الطلابية وتقديم المنح الدراسية وانشاء معهد ثقافي والتكنولوجيا وكذلك عاد الوفد الى فرنسا بانطباعات جيدة عن الامكانيات المتوفرة في العراق والدي تحتم مبادرة فرنسا لتطوير علاقاتها مع العراق، ولاسيما في حقول النفط والصناعة العلاقات الثقافية (نوفل، ١٩٨٤، ص ٤٥-٤٦)، وانتهت الزيارة بملاحظة متفائلة جدا حول تطور التعاون المتبادل بين الطرفين.

كما زار العراق في ايلول ١٩٦٣ اول وفد سياحي فرنسي، وبعد أن أمضى اسبوعا كاملاً في العراق بغية استطلاع افاق التعاون السياحي، وفي التاسع من تشرين الثاني ١٩٦٣ قدم سفير فرنسا الجديد في بغداد دومارسيه أوراق اعتماده الى الرئيس عبد السلام محمد عارف بحضور وزير الخارجية طالب حسين الشبيب، ونقل السفير خلال المقابلة تحيات الرئيس الفرنسي شارل ديغول الفرنسي فضلاً عن مقترحات عدة منها تقديم مساعدات مالية صناعية وزراعية لخطط التنمية العراقية وبدون شروط، وعلى هامش هذه الزيارة أيضا رأى القائم بالأعمال الفرنسي في بغداد ضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وذكر انه بانتظار وصول ممثلين عن الصناعة والتجارة الفرنسية لدراسة حالة تصدير المنتجات الصناعية الفرنسية الى العراق، مثل المواد الزراعية والسيارات ومعدات النسيج واجهزة التلفزيون، و في التاسع من آذار ١٩٦٤ تم تعيين حكمت سامي سليمان سفيراً للعراق في فرنسا، وشهد عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥ تعاوناً ثقافياً كبيراً بين العراق وفرنسا، ففي الخامس عشر من ايار ١٩٦٤ صدر في باريس بيان من اكاديمية مخطوطات علم الأدب، من قبل اندريه بارو مدير البعثة الآثارية في ماري اعلن فيه عن اكتشاف جديدة.

الخاتمة

تميزت السياسة العراقية تجاه بريطانيا وفرنسا في بداية الامر بالتوتر لاسيما في عهد عبد الكريم قاسم الذي عمل على الانجرار نحو التأثيرات الشيوعية والتوجه نحو اقامة علاقات مع الاتحاد السوفيتي مما ولد هذا الامر قلق كبير للغرب الذي شعر بخطورة هذا التقارب, وبمجيء عبد السلام عارف الذي عملت بريطانيا على الاعتراف بحكومته خلال ثلاث ايام من تاريخ حدوث الانقلاب, اما بالنسبة لفرنسا فهي لا تختلف كثيراً عن حليفتها بريطانيا , اذ بدت العلاقات بين البلدين منذ وقت مبكر لكن الاحداث الدولية وقضية فلسطين واحتلالها للجزائر ادت الى تعكير صفوة العلاقة بين البلدين , لكن بعد توقيع معاهدة ايفان عام ١٩٦٢ واعلانها عن استقلال الجزائر, رحب العراق بهذا الامر والذي عده خطوة في اقامة علاقات وطيدة, وبالفعل تم تبادل الوفود الدبلوماسية بين البلدين وادى الى تطور ثقافي واقتصادي, وقد استمر هذا الحال طيلة مدة حكم الرئيس عبد السلام عارف.

المصادر

١. كـاظم، قابـل حسـن. (٢٠١١). الحيـاة الحزبيـة فـي العـراق ١٩٥٨–١٩٦٨. اطروحـة دكتوراه غير منشورة. (جامعة سانت كلمينت).

٢. رفيق, جبران اسكندر. (٢٠٢٣). سياسة العراق الخارجية تجاه امارات الخليج العربي. مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية المجلد ١٣. العدد ٤. (جامعة بابل).

٣. الجابري, ستار جبار. (٢٠١٧). العلاقات العراقية البريطانية بعد عام ٢٠٠٣. بحث منشور في مجلة الاستاذ. العدد ٢٢٣. المجلد الأول. (جامعة بغداد).

٤. علوان, علي ناصر. (٢٠٠٥). عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام ١٩٦٦. رسالة ماجستير غير منشورة. (الجامعة المستنصرية).

٥. العاني, سالم اسماعيل مصطفى. (٢٠١٨). سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق في العهد العارفي ١٩٦٣-١٩٦٨. رسالة ماجستير غير منشورة. في كلية التربية للعلوم الانسانية. (جامعة الانبار).

٦. الدليمي, احمد ساجر.) ٢٠١٩). سياسة النفط في العراق خلال الحكم العارفي. الاكاديميون. (الاردن).

٧. الجبوري, طه خلف محمد. (٢٠٠٥). موقف الأحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط في العراق ١٩٥١-١٩٦٨. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية. (جامعة تكريت).

٨. الونداوي, مؤيد. (٢٠١٩). العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية في بغداد ١٩٥٩-١٩٧٣. مكتبة دجلة. (عمان).

٩. الجابري, ستار جبار. (١٩٩٩). العلاقات العراقية الفرنسية ١٩٦٣-١٩٦٨. بحث منشور. مركز الدراسات الدولية (جامعة بغداد).

١٠. جريدة الأهرام. (١٩٦٤). العدد ٢٥٣. ٢٠. شباط.

١١. نوفل, احمد سعيد. (١٩٨٤). العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الاساسية للقضية الفلسطينية. (الكويت).

١٢. تقرير بثته قناة آي نيوز في ٢٠٢٢/١/١٤.

١٣. عبد, هيفاء عباس. (١٩٨٢). السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الوطن العربي ١٩٧٣-١٩٨٠. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية القانون والسياسة. (جامعة بغداد).

١٤. القيسي, سلمان مصطفى. (١٩٩٧). تاريخ العلاقات الفرنسية مع المشرق العربي ١٩٥٦-١٩٨٠. اطروحة دكتوراه غير منشورة. معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا. (بغداد).

١٥. حميدي, جعفر عباس. (٢٠٠٥). تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨.(ط٢). (بغداد).

١٦. حسـن, خضـر سـلمان. (د.ت) التطـورات السياسـية الداخليـة فـي العـراق مـن ٨/شباط/١٩٦٣-١٨/ت٢/١٩٦٣. اطروحة دكتوراه غير منشورة, الجامعة المستنصرية. (معهد الدراسات القومية والاشتراكية).

١٧. خيـون, علـي. (١٩٩٠). ثـورة الثـامن مـن شـباط ١٩٦٣ فـي العـراق الصـراعات والتحولات. ملة آفاق عربي. (بغداد).

References

1.Kadhim, Qabel Hassan. (2011). Party Life in Iraq 1958-1968. . (Unpublished PhD Thesis. (Saint Clement University).

2.Rafiq, Jibran Iskandar. (2023). Iraq's Foreign Policy Towards the . Emirates of the Arabian Gulf. Journal of the Babylon Center for (Humanities Studies, Volume 13, Issue 4. (University of Babylon).

3.Al-Jaberi, Sattar Jabbar. (2017). Iraqi-British Relations after 2003. A . study published in Al-Ustadh Journal, Issue 223, Volume 1. (University (of Baghdad).

4.Alwan, Ali Nasser. (2005). Abdul Salam Arif and His Political and . Military Role until 1966. Unpublished Master's Thesis. (Al-Mustansiriya (University).

5.Al-Ani, Salim Ismail Mustafa. (2018). US Policy Towards Iraq during . the Arif Era, 1963-1968. Unpublished Master's Thesis, College of (Education for Humanities (University of Anbar).

6.Al-Dulaimi, Ahmed Sager (2019). Oil Policy in Iraq During the . (Arefist Regime. Academics (Jordan).

7.Al-Jubouri, Taha Khalaf Muhammad (2005). The Position of Political . Parties and National Forces on the Oil Issue in Iraq 1951-1968. (Unpublished Master's Thesis, College of Education (Tikrit University).

8.Al-Wandawi, Mu'ayyad (2019). Iraq in the Annual Reports of the . (British Embassy in Baghdad 1959-1973. Dijlah Library (Amman).

9.Al-Jabiri, Sattar Jabbar (1999). Iraqi-French Relations 1963-1968. . Published Research. Center for International Studies (University of .(Baghdad

10..Al-Ahram Newspaper (1964). Issue 253. February 20 .

11.Nofal, Ahmed Saeed. (1984). Franco-Arab Relations Through . France's Position on the Basic Elements of the Palestinian Issue. .((Kuwait

12.A report broadcast by iNews Channel on January 14, 2022 .

13.Abdul, Haifa Abbas. (1982). French Foreign Policy Towards the . Arab World 1973-1980. Unpublished Master's Thesis. College of Law .(and Politics. (University of Baghdad

14.Al-Qaisi, Salman Mustafa. (1997). History of French Relations with . the Arab East 1956-1980. Unpublished PhD Thesis. Institute of Arab .(History and Scientific Heritage for Graduate Studies. (Baghdad

15.Hamidi, Jafar Abbas. (2005). History of Ministries in the Republican . .(Era 1958-1968. (2nd ed.) (Baghdad

16.Hassan, Khader Salman. (n.d.) Internal Political Developments in . Iraq from February 8, 1963 to February 18, 1963. Unpublished PhD thesis, Al-Mustansiriya University. (Institute of National and Socialist .(Studies

17.Khayoun, Ali. (1990). The February 8, 1963 Revolution in Iraq: . .(Conflicts and Transformations. Mullah Afak Arabi. (Baghdad